



جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية
علوم القرآن والتربية الاسلامية

المحاضرة : الرابعة

المرحلة : الماجستير // الدراسات العليا

اسم المادة : مناهج المحدثين

عنوان المحاضرة : تاريخ نشأت علم الجرح والتعديل

اسم التدريسي : أ. د. عدي جاسم حماده صالح الجبوري

العام الدراسي ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ م

نشأته (علم الجرح والتعديل) .

تعود نشأة علم الجرح والتعديل بدايةً من القرآن الكريم ، ثم من السنة النبوية الشريفة ، إلى عهد النبي ﷺ . فأما القرآن الكريم ، أشارت الآيات القرآنية الى هذا المبدأ توجيهاً وتطبيقاً ، منها قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِمَهْلِكِهِمْ فُتَضْحَكُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَدِيمِينَ ﴾ (٦) . وقوله تعالى ﴿ عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذنتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكٰذِبِينَ ﴾ (٢) . وهذا التبيين لا يكون إلا عن طريق الجرح والتعديل .

وما حكاه الكتاب الكريم في قصة نبي الله سليمان عليه السلام مع الهدد لما أخبره خبر سبأ ، وما رأى هناك ، فقال نبي الله سليمان ﴿ قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكٰذِبِينَ ﴾ (٣) ، وهذا تطبيق عملي لمبدأ الجرح والتعديل .

ومما جاء عنه قوله ﷺ في عبدالله بن عمر- رضي الله عنهما . : ((إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ رَجُلٌ صَالِحٌ)) (٤) .

وقال مسلم بن الحجاج في صحيحه : ((باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين ، والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ ، وأعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها ، وثقات الناقلين لها من المتهمين ، أن لا يروي منها إلا ما عرف منها صحة مخارجه ، ودلت السنة الشريفة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق ، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ قوله : [« مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكٰذِبِينَ »] (٥) (٦) .

(١) - سورة الحجرات ، الآية ٦ .

(٢) - سورة التوبة ، الآية ٤٣ .

(٣) - سورة النمل ، الآية ٢٧ .

(٤) - صحيح البخاري ، برقم (٣٧٤٠ و ٣٧٤١) ، كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عبدالله بن عمر رضي الله عنهما .

(٥) - والحديث أخرجه احمد في مسنده : ١٤/٥ ؛ وابن ماجه في السنن : ١٥/١ ، من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سمرة بن جندب . وسنده صحيح ورجاله ثقات .

كما ثبت الكلام فيه عن جماعة من أعيان الصحابة رضي الله عنهم كأبي بكر ، وعمر ، وعلي ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن عباس ، وغيرهم ممن جرحوا وعدلوا ، وبحثوا في صحيح الروايات وسقيما (٧) .

وقال الحاكم : (وأول من وقى الكذب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر الصديق ، لما جاءت الجدة تسأله ميراثها ، ثم عمر بن الخطاب) (٨) .

ثم سلك مسلك الصحابة الكرام التابعون مسلكهم ، وأهتدوا بهم ، وذلك لأن الحاجة إلى الجرح والتعديل في عهدهم اشد ، فقد كثرت الكذب ، والغفلة ، وسوء الحفظ ، قياساً على من قبلهم من الصحابة . كسعيد بن المسيب ، والقاسم بن محمد ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعروة بن الزبير بن العوام وغيرهم ممن فتنوا عن الروايات وبحثوا عن أحوال الرواة ، ثم تبعهم في ذلك وسار على هديهم فيه من جاء بعدهم من التابعين ، ك محمد بن مسلم بن شهاب الزهري و يحيى بن سعيد الأنصاري وغيرهم ، ممن جدوا في الطلب ، وأوسعوا في الحفظ ، واكثروا من تتبع الطرق والبحث عن الرجال ، ثم تبعهم وسلك طريقهم في حفظ السنن والبحث عن الرجال والقدر في الضعفاء جماعة من أتباع التابعين ، كسفيان الثوري ومالك بن أنس وشعبة بن الحجاج وسفيان بن عيينة وغيرهم ، ثم تبعهم عبدالله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهم ، وأخذ عن هؤلاء جماعة ممن رحلوا في جمع السنن والتفتيش عنها والبحث عن الرجال وبيان أحوالهم جرحاً وتعديلاً حتى أصبحوا أئمة يقتدى بهم في هذا المجال مثل : احمد بن حنبل ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني وغيرهم . وبيعهم بعد ذلك بالبحث والتحري وانتقاء الآثار كالدارمي ، وأبي زرعة الرازي ، والبخاري ومسلم ، وآخرين من أقرانهم ممن عرفوا بهذا العلم فيما بعد واشتهروا به (٩) .

(٦) - وصحيح مسلم من طريق : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ عَنْ حَبِيبٍ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- ذَلِكَ : ٧/١ برقم (١)

(٧) - ينظر : المجروحين لابن حبان : ١ / ٢٨٠٢٦ ؛ ومعرفة علوم الحديث للحاكم : ٥٢ .

(٨) - المدخل إلى كتاب الإكليل ، أبو عبد الله الحاكم : ٦٠ .

(٩) - ينظر : المجروحين لابن حبان : ١ / ٢٦٠٤٤ .

ومن الجدير بالذكر أن الكلام في الجرح والتعديل كان قليلاً محدوداً في عهد النبي ﷺ ، وكذلك في عهد كبار الصحابة رضي الله عنهم ، وذلك لقلّة الضعفاء والمشكوك في أمانتهم من الرواة في هذين العهدين الكريمين ، وبعد هذين العهدين أخذ الكلام يزداد شيئاً فشيئاً ويوماً بعد يوم ، حتى كثر بعد عهد التابعين الضعفاء والوضاعون ، وشاع فيه الابتداع والافتراق فتصدر لذلك العلماء ، وجابوا بذلك الأقطار والأمصار ، واستعذبوا في سبيله عناء السفر والآم الاغتراب ، وكان من أكثرهم رحلة وأوسعهم تفتيشاً وبحثاً وأشدّهم نقداً للرواة وتحرّجاً في قبول المرويّات ، الإمام شعبة بن الحجاج (ت ١٦٠هـ) ، ونظراً لكثرة بحثه وشدّة تحريه ونقده ظن البعض أنه أول من تكلم في الجرح والتعديل فقول : أن أول من تكلم من الرجال شعبة ، ثم القطان ، ثم تبعه احمد بن حنبل ، ويحيى بن معين (١٠) .

ويُحمل هذا القول على أنه أول من ألتمز الكلام فيه وعني به واتخذ منهجاً له ، لا أول من تكلم فيه على الإطلاق ، إذا الكلام فيه قد سبق عهده بكثير كما رأينا .

وقال ابن الصلاح في توجيه هذا القول : وهؤلاء يعني أول من تصدر لذلك وعني به ، وإلا فالكلام فيه جرحاً وتعديلاً متقدماً ثابت عن رسول الله ﷺ ، ثم عن كثير من الصحابة ، والتابعين فمن بعدهم (١١) .

وقال العلائي : هو أول من رسخ الكلام في الجرح والتعديل واتصال الأسانيد وانقطاعها ، ونقب عن دقائق علم العلل وأئمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم (١٢) .

أسباب اختلاف الأئمة في الجرح والتعديل .

(١٠) - ينظر : علوم الحديث لابن الصلاح : ٣٥٠ ؛ وتهذيب التهذيب لابن حجر : ٣٤٥/٤ .

(١١) - علوم الحديث لابن الصلاح : ٣٥٠ .

(١٢) - جامع التحصيل في أحكام المراسيل للعلائي : ٢٦ .

من ألقى نظرة سريعة في دواوين النقد ، رأى التباين الواضح ، والاختلاف البيّن في أحكام أئمة الجرح والتعديل على الرجل الواحد ، ولا ينحصر هذا الاختلاف في أقوال الجماعة منهم ، بل هو قائم في حكم الإمام الواحد أيضاً ، مما يستدعي البيان للأسباب الباعثة على هذا الأمر وأهمها :

١- كون الجرح والتعديل لا يخرج عن نطاق الاجتهاد كسائر العلوم القائمة على النظر ، قال الحافظ أبو الوليد الباجي (ت ٤٧٤هـ) : (أحوال المحدثين في الجرح والتعديل مما يدرك بالاجتهاد ، ويُعلم بضربٍ من النظر) (١٣) .

وقال الحافظ المنذري : ((واختلاف هؤلاء . [أي النقاد] . كاختلاف الفقهاء كل ذلك يقتضيه الاجتهاد)) (١٤) .

وقال الحافظ الذهبي عند ذكره للطبقة الرابعة من طبقات النقاد : ((يحيى بن معين : وقد سأله عن الرجال عباس الدوري ، وعثمان الدارمي ، وأبو حاتم وطائفة ، وأجاب كل واحد منهم حسب اجتهاده ، ومن ثم اختلفت آراءه وعباراته في بعض الرجال ، كما اختلفت اجتهادات الفقهاء المجتهدين ، وصارت لهم في المسألة أقوال)) (١٥) . وقال الذهبي : ((إن [يحيى بن معين] أحد أئمة هذا الشأن ، وكلامه كثير للغاية في الرجال ، وغالبه صواب وجيد ، فإنه بشر من البشر ، وليس بمعصوم ، بل هو في نفسه يوثق الشيخ تارة ويلينه أخرى ، يختلف اجتهاده ، في الرجل الواحد فيجيب السائل بحسب ما اجتهد من القول في ذلك الوقت)) (١٦) .

ولما كان الأمر اجتهاداً كان لا بد أن تكون للطباع والسجايا التي جُبلَ عليها الإنسان من شدة واعتدال وتساهل أثر في التزكية والجرح ، فمن النقاد من نفسه حاد في الجرح ، يقدر في الراوي بالوهم اليسير ، ويتشدد في التعديل ، فمثل هذا يؤخذ بتوثيقه مطلقاً ، ويعرض عن تجريحه إذا لم يوافقه غيره عليه ، ولم يكن مفسراً . أما إذا كان صاحب الجرح والتعديل متساهلاً فيلزم اعتبار أقواله قبل الأخذ بها .

(١٣) - التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح للباقي : ٢٨٠/١ .

(١٤) - رسالة في الجرح والتعديل ، لزكي الدين المنذري (ت ٦٥٦هـ) : ٤٧ .

(١٥) - ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، للإمام شمس الدين بن قايماز الذهبي : ١٧٢ .

(١٦) - ينظر : الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم ، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) : ٣٠/١ .

٢- قصد النسبية في جملة كبيرة من أقوالهم دون إرادة المعنى المطلق وهذا السبب يتوجب فيه معرفة مخارج أقوال أهل الجرح والتعديل ، ويستلزم نقل ألفاظهم بتمامها مع حكاية السؤال الموجه إليهم .

وقد نبه عن هذا السبب الدقيق الإمام أبو الوليد الباجي "رحمه الله تعالى" ، والحافظ السخاوي : ((واعلم أنه قد يقول المعدل : فلان ثقة ؛ ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه . ويقول : فلان لا بأس به ؛ ويريد أنه يحتج بحديثه ، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ، ووجه السؤال له ، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه ، المتوسط حديثه ، فيقرن بالضعفاء ، فيقال : ما تقول في فلان وفلان ؟ فيقول : فلان ثقة ؛ يريد أنه ليس من نمط من قرن به ، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره . وقد يسأل عنه على غير هذا الوجه فيقول : لا بأس به ، فإذا قيل : أهو ثقة ؟ قال : الثقة غير هذا .. كله يدل على أن ألفاظهم في ذلك تصدر على حسب السؤال ، وتختلف بحسب ذلك ، وتكون بحسب إضافة المسئول عنهم بعضهم الى بعض ، وقد يُحكم بالجرح على الرجل ، بمعنى لو وجد في غيره لم يجرح به لما شهر من فضله وعلمه وأن حاله يحتمل مثل ذلك ، فعلى هذا يُحمّل ألفاظ الجرح والتعديل من فهم أقوالهم وأغراضهم ، ولا يكون ذلك إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن ، وأما من لم يعلم ذلك وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل ، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل ، ولا باعتباره بشيء مما ذكرنا ، وإنما يتَّبَع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه ، ويقف عند اختلافهم ، واختلاف عباراتهم)) (١٧) .

(١٧) - ينظر : التعديل والتجريح للباجي : ١١ / ٨ .